

د. علي غربي*

معالم اقتصادية بارزة في التنمية المفقودة بالجزائر

Abstract

This article tries to examine the Algerian experience of development since independence, especially in the last two decades when several changes have been occurred. During the years since 1986 the problem of development in Algeria has become even more urgent and anxious; when faced with growing and dangerous crisis.

At this stage of development (if there is such a development); it has been very difficult, if not possible, to carry on such a development, when the level of investment, consumption growth and the standard of living of the majority of people have been deteriorated. So, in this situation one can ask if there is such a development at all, if rather there is an underdevelopment?

This article analyzes the Algerian experience of development, suggests approaches and strategies to solve problems of such a pure economic development and provides some recommendations for a course of action. Taking into consideration the trend towards globalization.

عرف المجتمع الجزائري منذ الاستقلال تحديدا، عدة تطورات وتغيرات هيكلية مست تركيبته الأساسية بصورة مباشرة، وباعتباره جزء أساسيا من مكونات المجتمع الأساسية، فقد تأثر الاقتصاد بما أصاب المجتمع من تحولات وتغيرات.

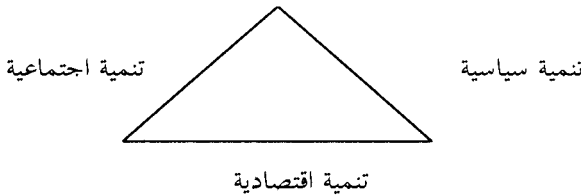
واستنادا إلى تحولات معيارية اقتصادية سياسية وتاريخية، يتفق جل المختصين والمهتمين بالاقتصاد الجزائري على أن أبرز التحولات

الاقتصادية التي خبرها المجتمع الجزائري، يمكن تحديدها في مراحل مميزة تفرد كل مرحلة منها بخصائص تميزها عن غيرها من المراحل.

وفي تركيزنا على ما مر به الاقتصاد الجزائري في العشرية الأخيرة، نسعى إلى تشريح جانبها أساسيا من جوانب التنمية الشاملة التي نلمل أن تكون أدواتنا في ولوج الألفية الثالثة، أين ستسود عولمة اقتصادية لا تولى أهمية إلا للمتحكّمين في زمام أمورهم فقط. وهدفنا من هذا المسعى هو الوقوف على طبيعة الاقتصاد الجزائري وتحديد أهم معالمه من حيث كونه اقتصاد ريعي أم إنتاجي، تقليدي أم حديث، ومدى استقلاليته في تحديد سياساته واتجاهاته... وما هي تركيبته القطاعية؟ وأية القطاعات تنال الحظ الأوفر من العناية والاهتمام في السياسة الاقتصادية العامة؟ وأين تبدو المؤشرات الفعلية في الميل نحو الخصوصية وإيلاء القطاع الخاص مزيدا من الاهتمام؟ مع توصيف وتحليل الترابطات الاقتصادية التي تحكم طبيعة العلاقة بين السلطة والثروة أو العلاقة بين السياسي والاقتصادي أو بالأحرى أيهما المستقل من التابع؟ هذا إلى جانب تحديد الآليات الاقتصادية التي ترسم اتجاه التغيرات التي تحدث في هذا المجال. إن الهدف من وراء هذه الانشغالات والتساؤلات هو الوقوف على حقيقة الاقتصاد الجزائري من حيث توجهاته النظرية والاستراتيجية التي ينهض عليها وتحدد مساراته بالاستناد إليها، والتي ينحصر مؤداها في الإجابة على التساؤلات التالية: هل أن طبيعة الاقتصاد الجزائري بتركيبته التي خبرها ويخبرها والعلاقات التي سادته وتسوده، يعمل على، أو يساهم في تحديد (أو وضع) آليات اقتصادية متينة كفيلة في أن تسلعد

على وجود تغيرات اقتصادية شاملة مخططة (هادفة)؟ وهل أن هذه التغيرات من شأنها الرفع من المستوى المعيشي لكافة الشعب (المواطنين) بغض النظر عن مكانتهم التي يحتلوها في السلم الاجتماعي؟ وليس مجرد نمو كمي قطاعي تستفيد منه فئات معينة محظوظة، لا لشيء سوى أنها ذات انتماءات مصلحة جهوية أو إيديولوجية؟. إنه في حال سيادة هذه الخاصية الأخيرة يكون مجرد نمو عشوائي تلقائي، لا يعود بالفائدة على كافة المواطنين من حيث توفير فرص مواتية وظروف معيشية أحسن، وبذلك ينتفي عنصرا أساسيا من مكونات التنمية. هذه الأخيرة التي يمكن تحديدها في مثلث قاعدته الاقتصاد وضرعيه هما التنمية الاجتماعية والتنمية السياسية. وأي تجاهل لأحد الأضلاع أو تباطؤ في وتيرة سيره بالنسبة لغيره يعني إعاقة التنمية. وفي هذا المجال نعتقد أن التنمية السياسية تتجلى بصورة أساسية في الديمقراطية، في حين يمكن حصر التنمية الاجتماعية في التعليم، المشاركة، عمل المرأة إلخ. وسوف لن نخوض في هذين المجالين، لنتبع بشيء من التفصيل أهم التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر في العقد الأخير من هذا القرن.

شكل يوضح مكونات التنمية



أهم التحولات في الاقتصاد الجزائري

لقد عرف الاقتصاد الجزائري تغيرات جوهرية مستمرة خلال مسيرته التنموية، وهذه التغيرات إن كانت تحمل إيجابيات كثيرة، فقد عرفت أيضا اختلالات بنيوية أثرت سلبا في المحصلة النهائية للتنمية، ولعل من بين أهم العوامل التي ساهمت بمستويات متفاوتة في إضعاف الاقتصاد الجزائري نذكر: التبعية، النمو الديمغرافي والاعتماد الكلي على منتج واحد، والمتمثل في المحروقات، حيث ساهم هذا الوضع في هشاشة الاقتصاد الجزائري وتأثره المباشر بالصدمات الخارجية. ونظرا للتحول عن النموذج الموجه للتنمية والإقبال عن تبني النموذج الليبرالي القائم على اقتصاد السوق. أصبح التصحيح وإعادة الهيكلة عملية لا بد منها، تسهر على تنفيذها المؤسسات المالية العالمية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي. وتعتبرها بمثابة الوصفة الجاهزة الكفيلة بدفع عجلة التنمية إلى الأمام. والسؤال الذي نطرحه هل أن هذه العملية بالفعل ساهمت في تحقيق التنمية المنشودة؟

نستهل حديثنا في محاولة الإجابة على هذا السؤال بالتطرق إلى الوضع الاقتصادي المتردي الذي خبرته الجزائر منذ نهاية الثمانينات، مثل هذا الوضع الذي سرع الشروع في شهر أفريل (نيسان) من سنة 1994 في عملية التصحيح الهيكلي. غير أن نتائج هذه العملية لم تؤت ثمارها لحد الآن، إذ أنه وبعد خمس سنوات من انطلاق هذا البرنامج يسجل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثانية عشر، أن الوضعية

الاقتصادية والاجتماعية للجزائر ما تزال شبيهة بتلك التي فرضت عليها الذهاب إلى إعادة الجدولة.

حيث بدأت تظهر مع مستهل هذه المرحلة تداعيات الارتقاء في أحضان المؤسسات الدولية المالية والإذعان لشروطها، وذلك من خلال تراجع أسعار النفط وعدم كفايتها في تغطية الحاجيات، وتخفيض قيمة العملة الوطنية، وما يترتب على ذلك من تداعيات. ففي سنة 1994 بلغت عائدات تصدير المحروقات ثمانية (8) ملايين دولار بينما نجد أن عملية تسديد الديون الخارجية من جهة واستيراد المواد الاستهلاكية من جهة أخرى يفوق 11 مليار دولار. وأمام هذا الوضع أعلنت الجزائر عن حالة توقف عن الدفع بتاريخ 6 أفريل (نيسان) 1994 لتدعم بذلك فكرة تخفيض قيمة العملة الوطنية (الدينار) المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي كأحد شروط إعادة الجدولة. للعلم فقد عرفت التغيرات الرسمية للدينار مقارنة بالدولار الأمريكي القيم التالية:

في سنة 1991 الدولار الواحد = 22.40 دينار جزائري.

" " 1992 " " = 23.56 د.ج.

" " 1993 " " = 24.67 د.ج.

" " 1994 " " = 36.00 د.ج.

ومن بين الأسباب الفعلية الأخرى للتخفيض من قيمة الدينار هو

حالة عدم التوازن بشقيه الخارجي والداخلي الذي يظهر في عجز الميزانية والتضخم. فبالنسبة لعجز الميزانية يلاحظ أن الجزائر قد بدأت تعرف منذ

1980 عجزا مستمرا ومتزايدا في ميزانيتها ووصل إلى حده الأقصى سنة

1993 إذ بلغ 200 مليار دينار، وهو ما يعادل حوالي 35% من إجمالي النفقات العامة. إن من شأن هذا الانزلاق الداخلي الذي عرفه الدينار بسبب انخفاض قيمته في سوق الصرف، والتي بلغت 63% في الفترة بين 1991 إلى غاية شهر أفريل من سنة 1994 (نهاية سنة ستاند باي tand by)، وتحوف أصحاب الأموال من تضاعف الديون العامة يساهم في زيادة معدل التضخم والمزيد من تدهور قيمة العملة، لأن غايتهم حماية أموالهم بتصديرها أو تهريبها على حساب المصلحة الوطنية؛ من شأن كل هذا أن يساهم في ارتفاع نسبة العجز واستمرار تهرب الأموال مما يضاعف من التضخم (عبد الرحمان مبتول وآخرون، جريدة المساء، 27 أفريل 1994). ومن العوامل التي ساهمت في رفع معدلات التضخم زيادة على ما سبق ذكره، هو الارتفاع في مديونية المؤسسات العمومية تجاه البنوك جراء الاستمرار في دفع أجور العمال دون مقابل، والتطهير المالي، إلى جانب ارتفاع حجم النفقات؛ ونتيجة لكل هذا ترتفع الميزانية بوتيرة أسرع من ارتفاع الإنتاج، ويتم تجاوز هذه الفجوة باللجوء إلى البنك. إن هذا التدهور الذي عرفه الدينار الجزائري هو صورة حقيقية للوضع الاقتصادي المتأزم، فالعملة تعتبر (مؤشرا) سعرا توازنيا في الاقتصاد الكلي، وانخفاضها أو تخفيضها يعني أن الاقتصاد الوطني في وضع متدهور، أو في حالة ركود؛ وهذا ما تدعمه معطيات الواقع.

يتفق الجميع أن عملية إعادة الجدولة هي عملية قاسية للغاية وترهق كثيرا البلد المعني؛ لأنها ترتبط بالضرورة بقبول البلد المدين مجموعة من الشروط المحففة، والامتثال لتوجهات اقتصادية واجتماعية

جديدة، والتي غالبا ما تتعارض مع أوضاع البلد وظروفه الاجتماعية والسياسية. وبطبيعة الحال فإن البلد الذي يذهب إلى إعادة جدولة ديونه الخارجية يكون في وضع اقتصادي لا يحسد عليه. واستنادا إلى رمزي زكي فإن " أهم سمات هذه الأزمة أو هذا الوضع، هو أن البلد المدين إذا ما استمر في الوفاء بدفع أعباء ديونه المستحقة في مواعيدها، فإنه لن يستطيع أن يمول وارداته الضرورية وحينما تستمر هذه الأزمة فإن البلد يتدهور فيه مستوى الاستهلاك الجاري، وينقص فيه عرض السلع، وترتفع الأسعار، وتتوقف الطاقات الإنتاجية، وتزايد البطالة، ويتدهور وضع الحساب الجاري لميزان المدفوعات، ويتعرض سعر الصرف للعملة الوطنية لتدهور مستمر، وحينما يحدث ذلك، يتعرض النظام الاجتماعي السائد لاضطرابات وضغوط داخلية مختلفة" (زكي، 1987، 167).

ولتجنب الوقوع في مثل هذا المأزق فضلت الجزائر الذهب إلى إعادة الجدولة. وطبعا القبول بهذا الاختيار يعني إذعان البلد المعني للشروط القاسية التي يفرضها الدائنون والاستعداد لتنفيذ ما يطلبونه منه وفي الغالب يسهر الدائنون على تنفيذ شروطهم الكثيرة والمجحفة، والتي تزداد قساوتها مع مرور الزمن؛ وفي هذا الصدد يذكر رمزي زكي بمطالب الدائنين المتنوعة، فهي بخصوص التجارة الخارجية تبدو في تخفيض قيمة العملة الوطنية لتقترب أو تتساوى مع سعر الصرف في السوق السوداء، مع إلغاء الرقابة على الصرف، والسماح بجيازة النقد الأجنبي والتعامل به، وإلغاء القيود الجمركية والقانونية على الواردات، مع إعطاء صلاحيات واسعة للقطاع الخاص. "وليس يخاف أن محصلة

هذه التوصيات هي فرض نمط التجارة الحرة على البلد تحت دعوى ضرورة المنافسة الأجنبية ومحاربة الاحتكار والتدخل، وكل هذا يعني أن الدولة المدينة يتعين عليها أن تتخلى عن الضوابط والخيوط التي كانت تمسكها بيدها لمعالجة اختناقات النقد الأجنبي" (رمزي زكي، 1987، 170).

أما بالنسبة للإفناق العام فيطالب الدائنون بإلغاء الدعم على السلع الواسعة الاستهلاك من قبل عامة الشعب، وزيادة أسعار البيع لمنتجات القطاع العام، بالإضافة إلى زيادة الضرائب. " ومحصلة هذه المطالب تهدف إلى "فرملة" نمو الطلب المحلي من خلال الضغط على استهلاك ذوي الدخل المحدود. وفي هذا الصدد يلاحظ أن الدائنين لا يطالبون بكبح نمو الاستهلاك الترفي" (المرجع السابق، 171). وبخصوص السياسة الاستثمارية تتركز مطالب الدائنين في التشجيع الكامل والشامل للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي على حساب القطاع العام، ويجبذ الاستثمار في القطاعات التصديرية وذلك حتى يتسنى للبلد المدين الحصول على النقد الأجنبي اللازم لدفع ديونه. ومن خلال هذه الشروط وغيرها يصبح البلد المدين مسلوب الإرادة في سياسته الاقتصادية خصوصا، وقد يكون التدخل حتى في اتخاذ القرارات السياسية التي تتعلق بسيادة البلد؛ وبهذا تنكسر تبعيته للخارج. (دراسات عربية، ع. 11—12 سبتمبر/ أكتوبر 1986، 36—39).

ومما لاشك فيه أن الجزائر قد خبرت نفس هذا المصير، ويخشى الكثير من المتتبعين دخولها في الحلقة المفرغة لإعادة الجدولة المتوالية،

ولتجنب الذهاب إلى إعادة جدولة أخرى، باشرت في تصحيح هيكلية لاقتصادها. غير أن سياستها في ذلك لم تبد عليها بوادر النجاح، وفي هذا الصدد يعتقد أحد خبراء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في تقييمه لمخطط إعادة الهيكلة (أو التصحيح الهيكلي)، الذي يشرف على نهايته، أن الوصفة العلاجية المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي FMI ليست صالحة أبدا ولم تنجح في أي بلد، فهذه المكسيك مثلا وبعد 13 سنة من تطبيق إعادة الهيكلة، مازالت لم تخرج من أزمتها المالية.

وبالنسبة للجزائر يرى "مصطفى مقيدش" (وهو نائب رئيس الاتحاد الوطني للمقاولين العموميين) أنه بعد مرور أربع سنوات من بداية تطبيق التصحيح الهيكلي ما يزال التدهور هو السمة المميزة للقطاع الإنتاجي. وتبقى النتيجة المحققة من وراء ذلك هي فقط توسيع دائرة الفقر وظهور طبقة من الطفيليين والمضاربين (جريدة الخبر، عدد 2418، 01 ديسمبر، 1998).

وقد تضمن تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، للوضع خلال السداسي الأول من سنة 1998 أنه تم تسريح 49 ألف عامل ما بين شهري جانفي (أيار) وجوان (حزيران) من بينهم 15 ألف عامل من القطاع الصناعي. ويبلغ عدد العمال المسرحين منذ انطلاق إعادة الهيكلة 264 ألف عامل منهم 61% من قطاع البناء، و 21% من قطاع الخدمات. وهذه الوضعية يجسدها عدد الإضرابات التي حدثت في نفس الفترة؛ فحسب الإحصائيات الرسمية لوزارة العمل والحماية الاجتماعية أن النصف الأول من سنة 1998 قد شهد أكثر من 90 إضرابا عماليا،

مس العديد من القطاعات الاقتصادية يتصدرها قطاع البناء والأشغال العمومية. وقد شارك فيها حوالي 22 ألف عامل، وكانت مطالبهم تخص مشاكل الأجور والقدرة الشرائية ومخطط إعادة الهيكلة (جريدة الخبر، عدد 2416، 29 نوفمبر، 1998).

وقد تزامن مع هذه الوضعية المتدهورة ما عرفته السوق النفطية من انخفاض حاد حيث وصل سعر البرميل إلى ما دون الـ 10 دولارات، ولتتصور الخسائر التي تعرفها الجزائر من جراء ذلك. فتقديرات الميزانية قد وضعت على اعتبار السعر المرجعي للبرميل هو 18 دولار، ومن المؤكد أن هذا الانخفاض الذي يقارب النصف (50%) يؤثر سلبا على الميزانية العامة؛ وقد قدرت خسارة الجزائر بما يفوق 1.8 مليار دولار سنة 1998. ويتوقع المحللون الاقتصاديون أن يستمر هذا المستوى المنخفض لسعر النفط نتيجة الوضعية المتدهورة التي تعرفها السوق النفطية عالميا والتي تسبب فيها ما تتوفر عليه السوق من فائض نفطي من جهة ونقص الاستهلاك الدولي لهذه المادة بفعل الأزمة المالية الآسيوية من جهة أخرى. ومما يزيد من صعوبة الوضع، ما نلاحظه على مستوى التجارة الخارجية أين تم تسجيل تراجع للصادرات مقابل ارتفاع للواردات، حيث بلغ الحجم الإجمالي للواردات 4... مليار دولار، وذلك بزيادة تقدر بنسبة 3.61% مقارنة بنتائج السداسي الأول من سنة 1997. في حين سجل حجم الصادرات إجمالي قدره 5.69 مليار دولار، أي بانخفاض يقدر بنسبة 24.45%. ومن خلال هذه النسب نلاحظ تراجعاً واضحاً في فائض الميزان التجاري الذي بلغ 1.24 مليار دولار خلال

السداسي الأول من سنة 1998، مقابل 3.23 مليار دولار لنفس الفترة من سنة 1997. " ويأتي على رأس قائمة الواردات مجموعة مواد التجهيزات الصناعية والفلاحية بنسبة 33.22% من الحجم الإجمالي والتي بلغت 1.47 مليار دولار، في حين سجلت مجموعة المواد الغذائية نسبة 27.63%. أما مجموعة المواد الموجهة لتشغيل الجهاز الإنتاجي كالمواد الأولية ونصف المصنعة، فاحتلت المرتبة الثالثة من الواردات مسجلة نسبة تزيد عن 25% من حجمها الإجمالي" (جريدة الخبر عدد 2417، ليوم 30 نوفمبر 1998).

إن هذه الوضعية المتأزمة للاقتصاد الجزائري تترك آثارها السلبية على مختلف فئات المجتمع وشرائحه. غير أن الفئات الأكثر تأثرا هي تلك الفئات التي توجد في قاعدة السلم الاجتماعي. فالفاتورة الباهظة لهذه الأزمة يدفعها أساسا المواطن العادي يوميا حيث يجد نفسه أمام الانخفاض المستمر لقدرته الشرائية والارتفاع المطرد لأسعار المواد الأساسية. واستنادا لخبراء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي فإن "الوضعية المالية للجزائر هشة وتبعث على القلق، فخلال سنة 1999 ستصل خدمة الديون لوحدها إلى 41% من المداخيل، أي أنه في كل 100 دولار تتحصل عليه الجزائر تدفع منها 41 دولارا لتسديد خدمات المديونية فقط"، (وسنعود لهذه النقطة لاحقا).

وإذا كانت أغلب تحاليل المهتمين بالوضع الاقتصادي للجزائر تجمع على فشل عملية إعادة الهيكلة في تحقيق الإنعاش الاقتصادي الذي كان متوقعا بلوغه حسب ما خطط له؛ فإن الاختلاف يبدو واضحا حول الأسباب والعوامل ومن تم احتمالات المستقبل.

فالبعض يعزي هذا الفشل إلى الظاهرة الإرهابية التي تضرب الجزائر منذ بداية التسعينات فور توقيف المسار الانتخابي — الذي اعترته تجاوزات صارخة غداها الغياب شبه التام للدولة — إثر فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ. والتي حلت بتاريخ 11/01/1991.

في حين يرجع بعضهم أسباب الفشل إلى حقيقة سياسة المؤسسات المالية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي التي لم تعرف أبدا نجاحا حقيقيا في أي بلد من بلدان العالم على الإطلاق، لأنها لا تريد التضحية بمصالحها الخاصة ومصالح الدول التي تسيطر عليها، فالشواهد التاريخية تؤكد على أن " الشروط التصحيحية أو الإصلاحية للصندوق والبنك الدوليين هي مجرد ضغوط يباشرها على الدول التي لا تسير في الخط الاقتصادي والسياسي لمجموعة السبع الكبرى وأن هذه الضغوط تندرج في منظور سياسي دولي لبناء نظام اقتصادي وسياسي دولي جديد ذي قطب واحد... رغم أن المؤسستين تدر كان جيدا عواقب هذه السياسة الوخيمة على مجالين حيويين بالنسبة للبلدان النامية على الأخص هما تدهور مستوى معيشة الطبقات الفقيرة أو المحدودة الدخل، واستياء حالة التنمية. وهي تضحيات تقدم تقدم المجتمعات المتقدمة، وتدفع البلدان النامية إلى المزيد من التخلف والتبعية" (بملول، 1993، 343—346). إن المهم بالنسبة للمؤسسات المالية الدولية ليس الإصلاحات أو التصحيحات الهيكلية الاقتصادية، وإنما همهم الوحيد هو المحافظة على مصالحهم الاقتصادية، وذلك بالرغم مما يقدمونه من حجج واعتبارات سياسية واقتصادية توجههم.

ويعتقد البعض الآخر أن سبب الفشل يكمن في تلك الذهنيات التي تحكم عقول منفذي تلك السياسة والتي تحن إلى الماضي بكل مضامينه، ذلك الماضي الذي لم تعد شروطه الإيديولوجية قائمة الآن. والملاحظ أن هذا الحنين للماضي من طرف الكثير ليس قناعة مبدئية بقدر ما هو تخوف من نضوب مصلحي.

وهناك من يربط ذلك بمسألة الديمقراطية وما تتطلبه من شروط، إذ أن الحرص على إرساء آلياتها والعمل بها، لاشك أنه يأخذ كثيرا من وقت المسيرين بحيث لا يبقى أمامهم متسع من الوقت لمعالجة المسائل الاقتصادية. وهنا يستدعي الحسم بين اختيارين: إما الاهتمام بإرساء دعائم الديمقراطية وتفعيلها، أم التفرغ بدلا من ذلك للمسائل الاقتصادية؟

وهناك من يرجع ذلك إلى سوء تسيير العائدات والقروض التي أهدرت في هبات سياسية وترغيبية، ولم تذهب إلى مجالات استثمارية أو إنتاجية تعم بفوائدها عامة المواطنين.

ومهما تعددت الأسباب تبقى النتيجة واحدة، وهي أن الاقتصاد الجزائري قد أصبح أكثر فأكثر اقتصادا تابعا للخارج باعتماده الكبير جدا على العائدات النفطية، والإهمال الواضح للقطاع الفلاحي أساسا والإنتاج الوطني خارج المحروقات عموما.

وبالرغم من الأهمية التي تكتسيها المحروقات في المساهمة في توفير النقد الأجنبي اللازم لتلبية الحاجات الضرورية للاقتصاد الجزائري، إلا أن ارتباطها الوثيق والمباشر بتقلبات السوق الدولية يجعل الاعتماد الكامل

عليها محفوفة بالمخاطر، وتبقى أهميتها مرهونة باستمرار تدفق الريع الاقتصادي والمستوى الذي يبلغه في تلبية حاجات الإنفاق العام والحفاظة على هذا المستوى؛ فالحاصل أن ريع المحروقات هو الذي يغطي متطلبات الاقتصاد وتلبية حاجاته الآنية والمستقبلية، وهذا خطأ لا ينبغي التماذي في العمل به، لأن نتائجه غير مضمونة. ويحذر من مغبته الكثير من المحللين. ففي هذا السياق يعتقد علي الكواري أن مثل هذه الوضعية تصدق على كل الدول التي تعتمد في اقتصادها على عائدات النفط. فبالنسبة للحالة القطرية على سبيل المثال، يحذر من استمرار الاعتماد على الريع الاقتصادي النفطي حين يقول: " وتظل أهمية الزيت الخام الراهنة في اقتصاد قطر مرهونة باستمرار تدفق الريع الاقتصادي عند المستوى الذي يسد حاجة الإنفاق العام. فالريع النفطي هو الذي يمكن الدولة من تمويل الاستثمارات الجديدة، وصيانة البنية الأساسية وترميمها، ومواجهة حاجة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية إلى الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر، وذلك من خلال سياسات الدولة في النفقات التحويلية التي تتم بواسطتها إعادة توزيع عائدات النفط. إن مكانة الزيت الخام في قطر تركز على حقيقة كونه مصدر إيراد سهلا يصب في خزينة الدولة، ويسمح للحكومة بمواجهة احتياجات الإنفاق، وتذليل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق سياسات إعادة توزيع عائدات الزيت الخام وتحريك الاقتصاد وترضية المجتمع. من هنا كانت أهمية الزيت مرتبطة بمستوى الريع الذي يحققه تصدير النفط لميزانية الدولة. وارتبطت نتيجة لذلك فترات العسر واليسر في قطر بمعدل نصيب الميزانية العامة

من برميل الزيت المنتج. فكلما ارتفع سعر الزيت الخام، كان نصيب الحكومة أكبر، وكانت عائداها من الزيت الخام أقدر على مواجهة الإنفاق العام، وتحريك النشاطات الاقتصادية والاجتماعية. والعكس صحيح، فقد شهدت قطر حقبا من العسر والضييق؛ مرة في مطلع الستينيات عندما انخفضت أسعار النفط، ومرة أخرى عندما بدأت أسعار النفط بالتراجع منذ عام 1968. هذا على عكس حقبة الطفرة التي صاحبت ارتفاع أسعار النفط، وبالتالي ارتفاع نصيب الميزانية العامة من برميل الزيت المنتج في قطر. لذلك كله يجب إدراك مصدر أهمية الزيت الخام، ولفت نظر الجميع إلى حقيقة سهلة على الفهم صعبة على الاستيعاب، ألا وهي أن مصدر الزيت الخام في قطر يتمثل أساسا في الربيع الاقتصادي الذي يولده، وتحصل الدولة عليه باعتبارها مالك الزيت في باطن الأرض. لذلك فإن دوام قدرة الدولة على الاستمرار في نمط الإنفاق العام الراهن، يتوقف على استمرار تدفق مستوى من الربيع الاقتصادي يسمح بذلك" (علي الكواري، المستقبل العربي، ع. 203، 1996، 38).

وإذا كنا قد تعمدنا الاستشهاد بهذا الاقتباس المطول عن الحالة القطرية، فذلك لأن أغلب الدول المصدرة للنفط يصدق عليها هذا التحليل، وتعتبر الجزائر أكثرها ممن يصدق عليها ذلك، فهي تعيش الآن حالة عسر كبير نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط. فطبيعة هذا الربيع الاقتصادي المتآكل بالتدريج نتيجة لتذبذبات السوق النفطية من جهة، وإمكانية نفاذ هذا المصدر مستقبلا من جهة أخرى، يحتم الحرص على

توفير البدائل الكفيلة لاستمرار التنمية والمحافظة على المستوى الاقتصادي الذي تم بلوغه ومحاولة تحسينه باستمرار خصوصا في هذا الوضع الاقتصادي الذي ما يزال يتوفر على بعض الإيجابيات و الذي يضمه هذا المخزون الذي تتمتع به البلاد. لأن اتباع "سياسة النعامة" وعدم البحث الجدي على موارد بديلة، سيؤدي إلى عواقب وخيمة على كيان الدولة ووجودها، عندما تجف آبار النفط أو تشح قليلا؛ ويصبح هذا المسعى أكثر إلحاحا إذا عرفنا أن الجزائر تتوفر على أغلب الشروط لخلق بدائل كفأة و رصينة لتنمية معتمدة على الذات كالأراضي الفلاحية والقاعدة الصناعية والموارد البشرية.

إن الاعتماد على عائدات النفط التي تعرف تراجعاً كبيراً إلى جانب الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعرفها الجزائر وتزيد في حدتها الزيادة المرتفعة للسكان والتي تبلغ حوالي 0.8%، وانعدام البنية التحتية (القاعدة المادية) المتطورة أو الملائمة التي تتيح إعادة الهيكلة بكلفة معقولة، وأيضاً ندرة رؤوس الأموال، كل هذا يدفع إلى مزيد من التبعية للخروج. ويصعب عندها تصور حدوث تغيير هيكلي في البنية الاقتصادية دون إثارة هزات اقتصادية واجتماعية، تكون عنيفة أحيانا وتأخذ أبعادا خطيرة، طالما أن السياسات المسماة بالتكيف الهيكلي تخضع في أساسها لمنطق واحد هو إتاحة الفرصة للبلدان المدينة لضمان الاستمرار في دفع خدمة الديون مهما كان الثمن. فالقيد المفروض عليها ذو طبيعة خارجية وهو الذي يحدد سياسات الإصلاح وإعادة الهيكلة العميقة للنظم الإنتاجية، والهدف من ذلك كله هو تصحيح الاختلالات الاقتصادية

والمالية لتفادي الخطر الذي يتهدد البلدان الدائنة والمدينة على حد سواء،
ألا وهو خطر التوقف عن دفع مستحقات المديونية؛ وهنا يجب التوقف
عند هذه النقطة لإيضاح التكاليف الاقتصادية التي تتحملها البلاد نتيجة
لهذه السياسة — التكييف الهيكلي — المفروضة.

والشواهد الواقعية تبين أن الاقتصاد الجزائري قد شهد انخفاضا
متواصلا لمعدلات النمو، حيث نزلت إلى مادون الصفر في كثير من
السنين، وانخفاض مصادر التمويل الناجمة عن التصدير وغياب الاستثمار
اللازم لتكوين رأس المال وإعادة العملية الإنتاجية، كلها مؤشرات
لاقتصاد تطبعه ملامح الوهن والعياء. وهكذا بدأت الاختلالات تتفاقم
نتيجة ضعف النظام الاقتصادي، الذي نتج عنه تهديد صريح للقدرة
الشرائية للمواطنين مما هدد مستوى معيشة الفئات الاجتماعية الدنيا.
وهكذا اتسع نطاق الفئات الفقيرة، وازدادت الفوارق بين الطبقات
الاجتماعية... فقد ساهم الانهيار المستمر في متوسط معدل النمو في تديني
محسوس وواضح لحجم الاستثمار، فبعد أن كان هذا الأخير يفوق 13%
في المعدل السنوي خلال فترة السبعينيات، بدأت هذه النسبة تتراجع
بشكل واضح بعد ذلك، بحيث لم تعد الجزائر من الناحية العملية تستثمر
على الإطلاق منذ منتصف الثمانينيات. حين بدأت أسعار البترول تخير
هبوطا حادا أثر بشكل كبير على عائلاتها.

وللتذكير فإن المحروقات تمثل ما يزيد عن 90% من إجمالي
الصادرات، وقد كانت تمثل 98% من إجمالي الصادرات سنة 1980؛ كما
عرف معدل النمو بدوره تذبذبا واضحا، فبعدها كان بين 1980 — 1985

مرتفعا، حيث بلغ على سبيل المثال معدل 15% سنة 1984، بدأ في التباطؤ ابتداء من سنة 1985 أين بلغ نسبة 4.3% بين 1985 — 1986، واستمر غالبا في تراجع بعد ذلك.

إن هذه التقلبات التي خيرتها معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المترتبة عن اتباع سياسات التصحيح الهيكلي، تركت بصماتها السلبية من خلال تكريس التبعية بالاعتماد شبه الكلي على الخارج، وتزداد حدة التبعية أكثر عندما يكون الاعتماد — كما أكدنا — على مصدر غير مأمون في توفير العملة الصعبة (النقد الأجنبي) اللازم للتنمية، وإهمال المصادر الأكثر أمانا في توفير ما تحتاجه التنمية المستقلة والمتمثل أساسا في العمل المنتج واستغلال الأرض، والجزائر تتوفر على أرض فلاحية خصبة وموارد بشرية هائلة.

وحول وضعية الديون الخارجية للجزائر تحديدا، تفيد مذكرة لبنك الجزائر صادرة في شهر فيفري من سنة 1999، بأن حجم الديون الخارجية قد بلغت 30.47 مليار دولار بتاريخ 31 ديسمبر 1998 وذلك بعد إعادة جدولة 50% من إجمالي المديونية الخارجية. وقد عرفت تركيبة الديون تذبذبا ملحوظا، أين تراجعت الديون متوسطة وبعيدة المدى، فبلغت 30.26 مليار دولار سنة 1998 مقابل 31.06 مليار دولار سنة 1997. وارتفعت الديون قصيرة المدى من 162 مليون دولار سنة 1997 لتبلغ 212 مليون دولار سنة 1998. وقد كان لتقلبات أسعار النفط وما ترتب على ذلك من تراجع للمداخيل أثرا واضحا، حيث خسرت الجزائر من جراء ذلك حوالي ثلث (1/3) عوائدها النفطية، أي ما يعادل 3.5 مليو دولار

سنة 1998. وقد وصل معدل نسبة خدمات الديون إلى 47.5% من قيمة الصادرات مقابل 30.3% لسنة 1997. وستدفع الجزائر لهذا الغرض ما قيمته 6.5 مليار دولار سنة 1999، وما لا يقل عن 5 مليار دولار سنة 2000. وهذا وضع حرج للغاية خصوصا أمام انخفاض سعر النفط، والذي سيحتم اللجوء إلى إعادة جدولة ثالثة. وما يزيد من هذا الاحتمال هو ما يتوقعه بنك الجزائر من أن نسبة النمو لن تتعدى 2.1% لسنتي 2001 و 2002. والجدول أدناه يوضح تركيبة الديون الخارجية للجزائر بمليار دولار أمريكي:

| السنة | ديون متوسطة وطويلة الأجل | ديون قصيرة الأجل (سنة على الأكثر). | المجموع |
|-------|--------------------------|------------------------------------|---------|
| 1990 | 26.588 | 1.791 | 28.379 |
| 1991 | 26.636 | 1.239 | 27.875 |
| 1992 | 25.886 | 0.792 | 26.678 |
| 1993 | 25.024 | 0.700 | 25.724 |
| 1994 | 28.850 | 0.636 | 29.486 |
| 1995 | 31.317 | 0.256 | 31.573 |
| 1996 | 33.230 | 0.421 | 33.651 |
| 1997 | 31.060 | 0.162 | 31.222 |
| 1998 | 30.260 | 0.212 | 30.473 |

المصدر جريدة الخبر، 10 مارس 1999 عدد 2501.

وما دمنا بصدد الحديث عن تركيبة الديون الخارجية نلاحظ الهيمنة الواضحة للدولار الأمريكي مقابل العملات الأجنبية الأخرى،

فبالنسبة لسنة 1998 احتل الدولار الأمريكي ما نسبته 42.2% من إجمالي الديون، أما الفرنك الفرنسي فقدّر بـ 14.1% يليه الين الياباني بنسبة 12.2%. والجدير بالملاحظة أن قيمة العملات الأوروبية البالغة حوالي 35% مؤهلة للارتفاع أكثر مع بداية التعامل بالعملة الأوروبية الموحدة (الأورو)، والتي أصبحت سارية المفعول مع مطلع سنة 1999.

في ظل هذا الوضع المتأزم الذي يمر به القطاع الاقتصادي خصوصا، منذ بداية التسعينيات تحديدا، وجدت الدولة نفسها في مأزق مس مشروعية الدولة الحديثة نفسها من حيث عجزها على استيعاب التنوع في تشكيلات المجتمع الجزائري؛ وهذا ما ساهم في نمو المعارضة ومنها المعارضة المتطرفة أو العنف.

مما سبق، يمكننا أن نستنتج أهم مؤشرات الأزمة الاقتصادية التي

تعرفها البلاد، وتتمثل في:

1 - اختلال في توزيع الدخل الوطني، حيث يصعب على الفئات التي تتسم ببطء في جمود دخولها وهي المنتمية للجهاز الخدمي والحكومي ومل تبقى من شركات القطاع العام، حيث يلاحظ عدم قدرتها على ملاحقة التغيرات السريعة والمرتفعة في الأسعار، وذلك على العكس من الفئات الأخرى التي تتغير دخولها بوتائر سريعة ومطرّدة مع التغير في المستوى العام للأسعار.

2 - وكنتيجة للسبب السالف الذكر وبالإضافة إلى مستوى التضخم فإن إعادة توزيع الثروة بين مختلف فئات المجتمع لا تخضع لمعايير منطقية

وعقلانية وإنما تكون بطريقة عشوائية، لفائدة المضارين والمغامرين والطفيليين.

3 - وضوح التمايز الاجتماعي بين طبقات المجتمع وفئاته، حيث نلاحظ أن بعض الفئات تزداد ثراء على ثراء في حين تضمحل أو تزول طبقات بكاملها، مثلما يحدث للطبقة المتوسطة التي تعتبر صمام الأمان في المجتمع، وأن زوالها يعني فقدان المجتمع لأهم آلياته من أجل تحقيق التنمية، زيادة على هذا فقد تحدث تغيرات محسوسة في الأوضاع النسبية للشرائح المختلفة داخل الطبقة الواحدة حيث يتحسن الوضع النسبي للبعض ويزداد سوء بالنسبة للبعض الآخر وبدون وجود مبررات واقعية مؤسسة على مدى الالتزام بالعمل.

4 - ارتفاع نسبة هجرة الكفاءات البشرية للعمل بالخارج، نتيجة لتدهور الدخول الحقيقية لمثل هذه الفئات التي تنتمي عموما إلى الطبقة الوسطى، ويأتي في صدارة المتسربين للخارج خريجو الجامعات من حملة الشهادات العليا. وقد عرفت هذه الفترة هجرة عالية لهذه الفئة.

للتذكير فإن القيمة الاستثمارية التي تخسرهما البلاد من جراء هجرة الكفاءات العلمية كبيرة للغاية لاسيما إذا علمنا مثلا أن متوسط الكلفة السنوية لتدريب واحد من ذوي الكفاءات العالية في أية مؤسسة وطنية يبلغ 70 ألف دينار جزائري بالنسبة للموظف من الدرجة الأولى ويكلف الموظف من الدرجة الثالثة 161 ألف دينار جزائري. من هنا نقول أن الجزائر — في الآونة الأخيرة تحديدا، وذلك نظرا لظروف موضوعية — تخسر سنويا أموالا كبيرة من جراء هذه الهجرة في الوقت الذي هي في

حاجة ماسة إلى كفاءاتها المهاجرة للاستفادة من علمهم وخبرتهم في جميع المجالات. ما ينبغي تأكيده أن الفرد لا يهاجر إلى بلاد أخرى لأن هناك عوامل نفسية من إحباطات وغيرها تدفعه إلى ذلك، وإنما لشعوره بالغبرة والاعتراب في وطنه، وأيضاً لعدم توفر الأمن اللازم لقيامه بأدواره المختلفة في المجتمع، وكذلك لشعوره بأنه غير مفيد لمجمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد.

5 - تفشي وانتشار الرشوة والفساد الإداري وذلك كنتيجة حتمية لمعدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية حيث صاحب ذلك قلب في سلم القيم التي كانت تسود المجتمع وتحافظ على تناغمه، ويمكن تجاوز هذا الواقع بالقيام بإصلاحات إدارية تعيد للإدارة مصداقيتها لتنل ثقة المواطن.

6 - ترسيخ التبعية، حري بنا في هذا السياق أن نشير إلى أن تبعية الجزائر للبلدان الأوروبية تحديدا تضرب بجذورها في التاريخ حيث تعود إلى الفترة الاستعمارية - وقد أوضحنا معالم وآليات ذلك - وبعد الاستقلال مباشرة حاولت الجزائر جاهدة اتباع سياسة تنمية معتمدة على الذات، وذلك من أجل إحداث تغيير جذري في الموازين القائمة، وساعدها في ذلك سنوات النمو المزدهر نسبيا والتي دفعت إلى الاعتقاد بإمكانية حدوث تنمية مستقلة تتركز على الذات وتعمل على التخلص من قيود التبعية. إلا أن ذلك لم يتحقق لاتباع سياسات متناقضة أحيانا وذات رؤى نظرية واستراتيجية محدودة إن لم نقل معدومة - وقد تتبعلنا بعضا منها - وقد جاءت فترة الثمانينات لتقضي على هذا "الأمل"

وتكشف على العكس من ذلك على فشل الخروج من التبعية، بل تكرست أكثر بالقبول الرسمي بها.

حيث أنه ومع مطلع الثمانينات — بداية عهد حكم الشاذلي — وبغرض نحو كل الآثار الإيجابية لفترة السبعينات — فترة حكم هواري بومدين — انطلقت عملية المراجعة والتي هي في مضمونها تراجع عن كل المكتسبات ، كما طرح مبدأ من " أجل حياة أفضل " المعتمدة أساسا على الاستهلاك الواسع للسلع الكمالية المستوردة؛ ومن خلال هذا التوجه بدأت تتبلور أكثر فأكثر مع مرور الوقت كل السمات السلبية للتبعية بشكل محسوس، حيث بدأ التخلي عن الاستثمارات المنتجة والتحول عن استيراد حاجيات الإنتاج الداخلي. وهذا ما استدعى إعددة هيكله القطاعات الاقتصادية على نحو يسمح لها بتحسين قدرتها التنافسية وموقفها التفاوضي فيما يتعلق بتعاملها مع الأطراف الخارجية. وذلك من أجل ضمان إعادة إنتاج القوى العاملة ورأس المال وهو الأساس الذي تركز عليه سياسات التكيف الهيكلي (إعادة الهيكلة). غير أن تحقيق ذلك لم يكن ممكنا في ظل التبعية وبداية ندرة رؤوس الأموال، واعتمادها في ذلك على مورد وحيد والمتمثل في الربيع النفطي الذي يخضع مباشرة لتذبذبات السوق العالمية التي يتحكم في تحديدها أطراف تتناقض مصالحها ومصالح الدول النامية عموما والجزائر واحدة منها.

وإذا كان الاقتصاد الجزائري قد عرف حالات من المد والجزر، فإن قيود التبعية لم تفك رغم مرور أكثر من خمس وثلاثين سنة من الاستقلال بل صارت أكثر تعقيدا. حيث أنه بعد السقوط الحر لأسعار

البتروال في منتصف الثمانينات وجد جل الجزائريون أنفسهم على حافة الفقر، فالرخاء النسبي الذي خبرته الجزائر خلال عشرية من الزمن (السبعينيات) عندما ارتفع سعر البترول أصبح مجرد ماض يحن له الجميع. ولم يعد في الواقع سوى أثرًا سطحيًا للريع البتروالي جراء تثنين سعر المحروقات في السوق الدولية إبان فترة زمنية. حيث تبين أن الآلة الاقتصادية الوطنية عاجزة بعدما تضخمت وصارت حاجتها وبالتالي تبعيتها مضاعفة وبعدها توسعت السوق الاستهلاكية بأكثر من الضعف دون أن يرافقها نمو مماثل ومناسب للهيكال الاقتصادي. وبذلك تجمعت كل ظروف إفلاس الاقتصاد الوطني ولم ينجه من الاختناق الفعلي سوى المزيد من القروض الأجنبية، التي أدت به إلى إعادة جدولة ثانية وربما ثالثة، وحول هذا الاحتمال الأخير، ونظرا إلى تقلبات أسعار البترول — رغم ارتفاعها الطفيف مؤخرًا — قد تضطر الجزائر إلى اللجوء إلى المؤسسات الدولية المالية من أجل إعادة جدولة ثالثة، ومما يزيد من احتمالات ذلك تراجع احتياطات الصرف إلى أقل من 6 ملايين دولار في بداية سنة 1999 بعدما وصلت إلى 8.5 مليار دولار سنة 1998 (الخبر، ع 2613، 24/07/1999). وفي آخر تقرير لهم، يعتقد خبراء صندوق النقد الدولي ضرورة تحقيق نسبة نمو خارج المحروقات لا تقل عن 6% حتى تتجنب الجزائر الذهاب إلى إعادة جدولة أخرى؛ وبالنظر إلى حالة الركود النسبي التي لا تزال تطبع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، فإن هذه النسبة تبقى صعبة المنال إذا لم تتكل على الريع

النفطي، وهذا هو الاحتمال الوحيد المرشح لتجنيب الجزائر للجوء إلى إعادة جدولة ديونها من جديد.

7 - فقدان قيمة العمل، حيث بدأ الشباب يفقد حبه للعمل، وانتشرت بدلا من ذلك بعض العادات السلبية كمحاولة الكسب السريع ولو بالطرق الملتوية، وصارت النظرة الدونية للعلم سيدة الموقف، وأصبح لا شأن للمتعلم في المجتمع، حيث ساد الاعتقاد أن أهمية الشخص تأتي من ماله أو مركزه. وأمام هذا الفهم المشوه والمرتبط باختلالات النسق القيمي، يلاحظ إقبال كبير للمعلمين والأساتذة على الدروس الخصوصية أو الأعمال التجارية الحرة، وذلك على حساب مهمتهم الحقيقية والنبيلة. ونتيجة لهذا التوجه سادت القيم الاستهلاكية على حساب الإنتاج وترشيد الاستهلاك.

8 - انتشار ظاهرة العنف حيث أن جو اللأمن الذي ينجيم على البلاد منذ بداية التسعينيات قد ساهم في إحجام أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار أو هروبهم إلى الخارج.

وفي ضوء هذه الظروف يمكننا الوقوف عند ظاهرة آخذة في النمو والمتمثلة في تحول الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الرسمي نحو الاقتصاد غير الرسمي، أي أن هناك نموا وتزايدا مخيفا في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بشقيها المشروعة اجتماعيا وغير المحبذة اجتماعيا. وتؤكد الشواهد المتوفرة لدينا أن هذا القطاع أصبح يلعب دورا كبيرا من الناحية الاستيعابية والخدمية والإنتاجية؛ وبدأ بعض المتخصصين يتكلمون عن استراتيجية العمل الكثيف التي طبقت في كينيا خصوصا في

السبعينيات تحت ضغوطات البنك العالمي. وفي هذا السياق يشير فريق آخر إلى أن توسع الاقتصاد غير الرسمي هو مجرد تعبير عن اتجاه يسعى لتحقيق أقصى حد من الربح للقطاع الرسمي الذي لم يعد قادرا على استيعاب الزيادات السريعة في حجم القوة العاملة.

وعلى أية حال يشهد الاقتصاد الجزائري اختلالات هيكلية، فضلا عن تعايش أنظمة إنتاجية متباينة. وهذا الوضع هو سبب ونتيجة في آن واحد لحالة التبعية المزروجة التي يخبرها: فهو تابع داخليا وذلك باعتماده الكامل على عائدات المحروقات،(وعن الأحوال الجوية بالنسبة للفلاح)، وهو تابع خارجيا بعدم تحقيقه مستوى من الاكتفاء الذاتي واعتماده الكامل في استهلاكه الضروري على الاستيراد.

تأسيسا على كل ما سبق، نخلص إلى القول بأن ما وصل إليه الاقتصاد الجزائري هو عبارة عن حصيلة منطقية لمسار شامل محدد أثرت فيه معطيات سياسية اجتماعية واقتصادية سواء كانت داخلية أو خارجية. وأن الوضع الاقتصادي الذي تعرفه الجزائر يجد أسسه في نمط التسيير المرتبط بالنظام الاحتكاري الريعي الذي بدأ يخير ابتداء من أواخر الثمانينات، مرحلة تناقضاته بالرغم من تحقيقه لبعض المكاسب في مرحلة تاريخية معينة، واتباع سياسة الهروب إلى الأمام في الكثير من المسائل والقضايا المصرية؛ وكذلك انعدام لغة الصراحة لدى المسؤولين على رسم السياسة الاقتصادية خصوصا، حيث يترتب على ذلك أن تكون نسبة الإنجاز مما هو متوقع من أي برنامج ضئيلة، وتعزى الأسباب والحجج إلى ارتفاع التكلفة وبالتالي عدم كفاية ما تم رصد من أموال

لذلك. ولهذا فإن الكثير من المشاريع لم تنجز في مواعيدها وتتطلب تكاليف إضافية معتبرة لإنجازها، ونتيجة لذلك تهمز ثقة المواطنين في أولي أمرهم. ومن الدلائل على عدم الصراحة ما عرفته نسبة النمو سنة 1994، حيث تشير أرقام الديوان الوطني للإحصاء أن هذه النسبة قد بلغت (-) 2% مقارنة بسنة 1993، وهو يناقض التصريحات الرسمية التي تقدم نسبة (+) 0.2% (الخبر، ع 1351، 11 أفريل، 1995). وبطبيعة الحال فإن الفرق بين النسبتين مهم؛ فالنمو السلبي للنتائج يعني ارتفاع حجم الديون الخارجية التي يجب على الأجيال القادمة تسديدها، وازدياد حدة البطالة وبالتالي زيادة احتمالات حدوث توترات اجتماعية.

بناء على هذه الاعتبارات ونظرا للوضعية التي عليها الاقتصاد الجزائري، نعتبر أن تجاوز ذلك يستدعي الأخذ بجملة من الترتيبات، تطرحها الدوائر المالية الدولية في شكل معايير أو شروط، والأخذ بها يعتبر أمرا مفروغا منه في ظل القبول بالتوجه نحو اقتصاد السوق، والميل الكبير نحو الارتقاء في أحضان العولمة والتي هي في ملامحها الراهنة تدعينا لاقتصاد السوق في قطبيته الأحادية، أو بالأحرى النموذج الرأسمالي الغربي الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا كانت هذه المعايير تتجاهل تلك الجوانب الاجتماعية والتدعيمية الإنسانية التي تتعارض مع منطلقات الرأسمالية لأنها لا تخدم مصالحها.... فإنها تبقى ضرورية، ومن أهمها:

- 1 - الاستقرار السياسي.
- 2 - استقرار الاقتصاد الكلي والحالة الاجتماعية الكلية، وإصلاح النظام المصرفي ووضع معدلات فائدة حقيقية وإيجابية. والحاصل أن أي اقتصاد لا يكون مستقرا إلا إذا كان منتجا، والاقتصاد الجزائري هو اقتصاد مستهلك.
- 3 - الابتعاد عن الطابع البيروقراطي والاحتكاري في التعاملات الإدارية عموما وفي مقدمتها المالية والجمركية.
- 4 - اتباع سياسة واضحة للخصوصية، بحيث يغطي القطاع الخاص بالدعم والتشجيع، في إطار قانوني واضح، وألا نخوصص المؤسسات الناجحة.
- 5 - اتباع سياسة منضبطة في الشغل.
- 6 - إقامة مناطق حرة للتبادل، وذلك رغم أن النتائج المتوقعة من مثل هذا الإجراء تعتبر محدودة نظرا للعالمية للاقتصاد.
- 7 - سن قانون مرن وواضح للاستثمارات. غير أن سيادة بعض الأساليب البيروقراطية ذات الانتماءات المعارضة لا تزال تمارس.
- 8 - تشجيع وتدعيم الاستثمارات الزراعية في الجنوب خصوصا.
- 9 - توفير المناخ الملائم للديمقراطية السياسية، بخلق الآليات اللازمة من مؤسسات وأحزاب في ظل تعددية حقيقية تجرد أرضيتها في الممارسة الواقعية. وقد يكون هذا المعيار هو الشرط الأول في الاستفادة من الدعم الأجنبي، لأنه وتوفر هذا الشرط تصبح بقية الشروط سهلة التحقيق، في حين العكس يخلق مناخا من عدم الاستقرار أو الخوف من حدوث

تغييرات مفاجئة تقلق أصحاب رؤوس الأموال ويتجنبون الاستثمار في البلاد ، فمن طبيعة الرأسمالي أنه يخاف الخسارة فقط.

إلى هذا الحد من التحليل الذي استمد معطياته بصورة أساسية من الشواهد التاريخية والواقعية، يمكننا القول أن التحول نحو اقتصاد السوق أو بالأحرى الأخذ بالاتجاه الليبرالي للتنمية لم يعرف أي نصيب من النجاح، وإنما نتجت مع بداية تطبيق هذا المشروع مظاهر سلبية عديدة: من تدهور في الميزانية العامة، ونمو كبير للمديونية، تسريح العمال، تزايد معدلات البطالة، غلاء المعيشة، انتشار ظاهرة الفقر، تآكل الطبقة المتوسطة، وكل هذا في ظل عنف مسلح. وقد دعم برنامج التصحيح الهيكلي هذه التناقضات؛ وبالرغم من قصوره، فإن البعض ما يزال يدافع عن هذا المشروع الليبرالي وي طرحه كبديل وحيد قادر على تنمية البلاد. ومما يزيد في تدعيم حجة أصحاب هذا التوجه هو ما أصاب المشروع الاشتراكي في التنمية من فشل وانهيار، وكذلك التشويه الذي يلحق بالبديل الإسلامي في التنمية من طرف بعض التنظيمات "الإسلامية" المتطرفة.

إذن، وأمام عدم وجود بدائل ممكنة في الوقت الراهن، يبقى العمل على التكيف مع تلك الشروط التي تفرضها التحولات العالمية الراهنة أمرا ضروريا خصوصا وأن هناك إصرار رسمي للقبول بها. ورغم ما تتطلبه من جهود وتضحيات، وللتقليل من السلبيات، ينبغي وبالتوازي مع مواصلة الإصلاحات أو التعديلات الهيكلية الواجبة، الأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي الذي يبقى مفقودا في هذه السياسات.

وغير خاف أن الأسس النظرية التي تستند إليها هذه السياسات تتجاهل الجوانب الاجتماعية بصورة واضحة وتركز فقط على الأبعاد التي تدعم مقولاتها (المصلحة/الربح).

وتأتي في صدارة مبادرات التكيف من أجل إنعاش اقتصادي منشود في الجزائر، توفير المناخ السياسي الملائم لقيام مثل هذا الإنعاش والذي يتمثل أساسا في الاستقرار السياسي، والتخلي عن الذهنيات البيروقراطية السلبية، المحسوبة، التباطؤ، اللامبالاة وفكرة البايك... وهي كلها ممارسات من شأنها عرقلة رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية (للاستثمار والشراكة) ودفعها للهروب نحو أماكن أخرى. ويجدر التأكيد على أن كل تلك المبادرات تبقى غير مجدية وعبرة عن مجرد أمنيات لا تسمن ولا تغني من جوع؛ وحتى تجد مبررات تجسيدها واقعا، على السلطة أن تسعى جديا من أجل العودة إلى الأوضاع القانونية، وذلك بترك العدالة تباشر عملها بحرية واستقلالية، بعيدا عن أية ضغوطات أو مضايقات، وتعامل كل الجزائريين كمواطنين من نفس الدرجة، لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات، ومن خلال العودة إلى الأوضاع القانونية يعيش المواطنون والمتعاملون الاقتصاديون في أمان من جهة، ومن جهة أخرى يمكن توفير أموال معتبرة كانت تذهب لجهات فرضتها الأزمة الحالية لتوظف في المجال الاقتصادي.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نكرر ما أكدناه سابقا، بأن للجزائر الإمكانيات البشرية والمادية وحتى الرصيد التاريخي لتجاوز أزمته الاقتصادية خصوصا. والتي نحصرها فيما يلي:

- 1 - المجال الحيوي الواسع سواء من حيث المناخ أو من حيث التضاريس.
- 2 - الإمكانيات الطبيعية الكبيرة.
- 3 - الإمكانيات الزراعية والغابية والرعوية المعتبرة.
- 4 - الإمكانيات البشرية.
- 5 - الهياكل الاقتصادية المتنوعة.
- 6 - الانتماء لمجموعة إقليمية متجانسة.
- 7 - الموقع الجيو - سياسي المتميز.
- 8 - القرب من أوروبا.

وانطلاقاً من هذه المزايا التي قلما تتوفر في دولة بعينها من ضمن البلاد النامية، نستطيع القول جازمين أن وضع استراتيجية تنمية رشيدة — دون المحروقات — من خلال اتباع سياسة التنويع الاقتصادي وتفعيل التكتلات الاقتصادية القائمة (الاتحادات العربية، الأورو-متوسطية...) وتدعيم التبادل فيما بينها، في ظل مناخ سياسي مستقر يعمل على إعادة الثقة بين مختلف المستويات التي يتشكل منها المجتمع وإفساح المجال لممارسة ديمقراطية ذات مرجعية مؤسسية (تقوم على المؤسسات) والابتعاد عن الذرائعية (التذرع بأن الديمقراطية تتطلب أولاً التحرر الشامل)؛ من شأن كل هذا إخراج البلاد من أسار التبعية والانطلاق في تنمية ذاتية حقيقية، وذلك وفقاً للمتتالية الثلاثية: الاقتصادي فالسياسي ثم الاجتماعي.

المراجع:

- [1] - أحمد البعلبكي: المسألة الزراعية في الجزائر، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1985.
- [2] - أحمد هني: اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- [3] - عبد الحميد الإبراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1996.
- [4] - حسن بهلول: الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993.
- [5] - رمزي زكي: فكر الأزمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1987.
- [6] - عبد الباقي الهرماسي: المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1987.
- [7] - علي غربي: العلاقات الصناعية في مجتمع المصنع.... أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة القاهرة، 1989.
- [8] - جريدة الخبر.
- [9] - جريدة المساء.
- [10] - دراسات عربية، دار الطليعة، بيروت، عدد 11-12 سبتمبر/ أكتوبر 1986.
- [11] - المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد، 1996، 203.

[12]-Ahmed BENBITOUR: L'Experience Algerienne de Developpement 1962-- 1991, Edition Technique de l'Enterprise, Alger.

-----* جامعة قسنطينة